الشمول المالي في البلدان العربية مع الإشارة لحالة الجزائر

Financial inclusion in the Arab countries, with reference to the situation of Algeria

واسطي أسماء[1]، فوقي خديجة[2]

[1] المركز الجامعي مغنية –تلمسان– (الجزائر)، asmaw1279@gmail.com

[2] المركز الجامعي مغنية –تلمسان– (الجزائر)، khadidja.foyki@gmail.com

تاريخ الاستلام :2022/10/04 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

مع تكامل الاقتصاد العالمي، تم إيلاء اهتمام كبير للشمول المالي، الذي أصبح منذ ذلك الحين موضوعًا شائعًا ليس فقط للمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن أيضًا للحكومات والجهات التنظيمية، ونظرًا لأن الشمول المالي يكتسب هذا المستوى من الاهتمام في جميع أنحاء العالم، حيث يتم تنفيذه في البلدان النامية، اهتمت ورقتنا بدراسة الشمول المالي وواقعه في البلدان العربية وبالأخص الجزائر.

وتشير النتائج الرئيسية في هذه الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي ما زال لم يواكب المستوى الذي يشهده باقي دول العالم، ومنها الجزائر، رغم التحسن الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة، إذ لا تزال ضمن أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاقصاء المالي، البلدان العربية، الجزائر.

Abstract:

As the world economy became integrated, a great attention has been given to financial inclusion, which became since then a trending topic not only for global financial institutions as the World Bank and the IMF, but also for governments and regulators, as financial inclusion is gaining that level of attention worldwide, implementing it in the developing countries, our paper is interested in studing the financial inclusion and its reality in the Arab countries, especially Algeria.

The key findings in this study indicate that despite the efforts made in Arabe countries to enhance financial inclusion, it is still not keeping pace with the level witnessed by the rest of the world, Including Algeria, despite the improvement it has experienced in recent years, as it is still among the lowest geographical groups in terms of levels of financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, financial exclusion, Arab countries, Algeria.

إسم المؤلف المراسل: واسطي أسماء. الإيميل: asmaw1279@gmail.com

1. مقدمة:

أصبح "الشمول المالي" موضوعًا يحظى باهتمام كبير بين صانعي السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وهذا لأنه أمر حاسم لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة والقضاء على الفقر إذ تعد قدرة الفقراء على الوصول إلى خدمات مالية سهلة وميسورة التكلفة وآمنة شرطًا مسبقًا لتسريع النمو الإجمالي، بحيث تمكّن الخدمات المالية أصحابها من تحسين مستويات الدخل من خلال تحسين الوصول إلى فرص الادخار والاستثمار، وعليه يشير الشمول المالي إلى جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة ويسهل الوصول إليها وبأسعار معقولة لجميع شرائح السكان، ويتطلب ذلك اهتمامًا خاصًا بفئات معينة من السكان تم استبعادهم تاريخيًا من القطاع المالي الرسمي إما بسبب مستوى دخلهم وتقلبه، أو بسبب الجنس، أو الموقع، أو نوع النشاط، أو مستوى المعرفة المالية، فعلى الصعيد العالمي، يعد الشمول المالي أحد الاهتمامات السياسية الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم إذ يُعد عدم وصول نسبة كبيرة من البالغين في سن العمل إلى القطاع المالي الرسمي مصدر قلق حقيقي للسياسة العالمية، إذ على سبيل المثال، نصف سكان العالم البالغين ليس لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية لذلك، هناك حاجة لتسخير الإمكانات غير المستغلة لهؤلاء الأفراد والشركات المستبعدة حاليًا من القطاع المالي الرسمي أو الذين يعانون من نقص الخدمات، وتمكينهم من تطوير قدراتهم، وتعزيز رأس مالهم البشري والمادي، وإدارة المخاطر المرتبطة بسبل عيشهم.

وبالتالي هناك أدلة متزايدة على أن الشمول المالي له فوائد كبيرة للسكان المستبعدين وخاصة بالنسبة للنساء والفقراء البالغين في العديد من البلدان، حيث قد تبنى صانعو السياسات في العديد من البلدان الشمول المالي باعتباره مفتاح التمكين الاقتصادي وحلًا لارتفاع مستويات الفقر، حيث قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي بما في ذلك الدول العربية، وعليه وبناء على ما ذكرناه سابقا يمكن أن نطرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع الشمول المالي في البلدان العربية وعلى وجه الخصوص الجزائر؟

ولغرض الاجابة على اشكاليتنا اهتمت دراستنا بشرح مفهوم الشمول المالي في المحور الموالي، وكذا ذكر قياس الشمول المالي في الجزء الثاني، لننتقل إلى أهميته وأهدافه مع قضايا وتحديات الشمول المالي في الجزء الثالث والرابع على التوالي، وصولا إلى واقع الشمول المالي في البلدان العربية مع التركيز على واقعه في الجزائر، لنختتم في الأخير إلى ذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

2. نظرة عامة على مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي كمفهوم له العديد من التعريفات نذكر من بينها ما يلي:

الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية إلى شرائح المجتمع منخفضة الدخل بتكلفة معقولة، أو هو سهولة توافر النظام المالي الرسمي والوصول إليه لأعضاء الاقتصاد (Mai Mostafa Awad, 2018, p. 12)، كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة من العمليات التي تهدف إلى الاستجابة للصعوبات التي تواجه المجتمعات المحلية في التراجع والمجتمعات التي تعاني من حلقة الفقر المفرغة للوصول إلى رؤوس الأموال. (Alexandra Zins, 2016)

ويعرّف كذلك كل من Amidžić, Massara, and Mialou (2014) و Sarma (2008) بشكل مباشر الشمول المالي على أنه حالة اقتصادية لا يُحرم فيها الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، كما يُعرّف Sarma (2008) أيضا الشمول المالي بأنه عملية تضمن سهولة الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية وتوافرها واستخدامها لجميع أعضاء الاقتصاد، في حين يعرّف Camara and Tuesta (2014) النظام المالي الشامل بأنه نظام يزيد الاستخدام والوصول إلى الحد الأقصى مع تقليل الاستبعاد غير الطوعي (Park & Mercado, 2018, p. 3)، وSolomon Fadun يشير للشمول المالي بأنه تقديم الخدمات المالية في الوقت المناسب للقطاعات المحرومة من المجتمع، كما أن هناك من يشير إلى الشمول المالي إلى أنه عامل تمكين رئيسي لسببين هما:

(1) الحد من الفقر المدقع لتسهيل النمو الاقتصادي،

(2) ويمكن أن يكون الوصول إلى الخدمات المالية بمثابة محفز للاقتصاد الرقمي. (Prasad, 2019, p. 87)

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا وصف الشمول المالي بأنه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام، وعلى وجه الخصوص الفئات الضعيفة وذلك بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة، وعلى هذا الأساس يمكن للشمول المالي أن يشمل على خمس ركائز أساسية هي:

1. يجب أن يكون هناك وصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية بما في ذلك المدخرات والائتمان والتأمين والمدفوعات.
2. يجب أن تكون الخدمة مناسبة، وبأسعار معقولة، ومناسبة لحماية العميل/المستهلك.
3. يجب تقديم الخدمات إلى كل شخص يمكنه الاستفادة من الخدمات المالية بما في ذلك الفئات السكانية المستبعدة وغير المخدومة على حد سواء، مع إيلاء اهتمام خاص للريف والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية والمجموعات الأخرى المستبعدة في كثير من الأحيان.
4. يجب أن يكون هناك سوق متنوع وتنافسي يتألف من مجموعة من مقدمي الخدمات المالية، مدعومين ببنية تحتية مالية قوية وإطار تنظيمي قوي
5. يجب أن يكون هناك محو الأمية المالية للعملاء الكفؤين والقدرة على تعزيز الاستخدام الأفضل للخدمات المالية

ومنه تشير هذه الركائز الخمس إلى أن مفهوم الشمول المالي يساعد في تحسين كل من رفاهية المواطنين والرفاهية الاقتصادية ككل في الاقتصاد، وتعزيز النمو المستدام.

علاوة على ذلك، نلاحظ من خلال التعاريف المختلفة السابقة للشمول المالي أنها تشير إلى أن الاستبعاد المالي هو عدم قدرة الأفراد، عادةً من ذوي الدخل المنخفض، على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، إذ ينظر على سبيل المثال Fadun إلى الإقصاء (الاستبعاد) المالي باعتباره عملية يواجه فيها الأشخاص عقبات في الوصول إلى و/أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية في السوق التقليدية التي تلائم احتياجاتهم وتمكنهم من عيش حياة اجتماعية طبيعية في المجتمع الذي ينتمون إليه (Rahming, 2021, pp. 5-6) ومن المهم أيضًا في هذا الصدد التمييز بين الاستبعاد المالي الطوعي والاستبعاد المالي

غير الطوعي، إذ يعرّف البنك الدولي (2014) مثلا الاستبعاد الطوعي بأنه شرط تختار فيه شريحة من السكان أو الشركات عدم استخدام الخدمات المالية، إما لأنها لا تحتاج إليها أو لأسباب ثقافية أو دينية، في المقابل، ينشأ الإقصاء غير الطوعي من الدخل غير الكافي، أو بالتمييز وسعر الخدمات المالية وإخفاقات القطاع المالي، ولأن الاستبعاد المالي غير الطوعي مرتبط أيضًا بتوافر خدمات مالية ميسورة التكلفة، فإنه يساهم في عدم المساواة والافتقار إلى العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي الشامل وبالتالي فالعنصر غير الطوعي، الذي يُنظر إليه على أنه عائق أمام الشمول المالي، يتطلب مبادرات سياسية وبحثية، إذ يمكن معالجته ببرامج وسياسات اقتصادية مناسبة لزيادة الدخل وتصحيح إخفاقات السوق وعيوبه (Park & Mercado, 2018, p. 3)، ويمكن توضيح الفرق بين الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من خلال الشكل 1 أين يمكن تمييز مستخدمي الخدمات المالية عن غير المستخدمين، الذين إما لا يستطيعون الوصول إلى النظام المالي أو الانسحاب من النظام المالي لسبب ما. (Mai Mostafa Awad, 2018, p. 12)

الشكل 1: عوامل الاستبعاد المالي

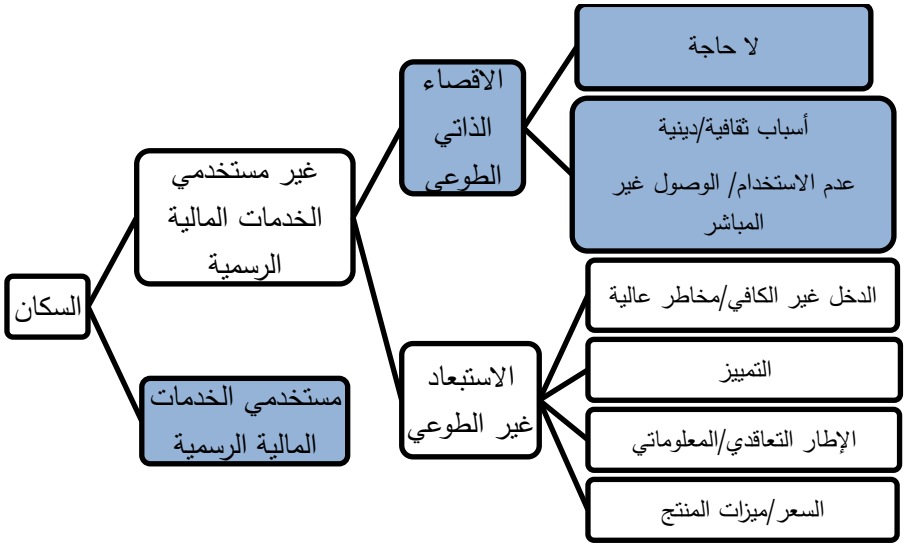

Access to financial services
No access to financial services

Source : Awad, M. M., & Eid, N. H. (2018). Financial inclusion in the MENA region: a case study on Egypt. *Journal of Economics and Finance*, *9*(1). pp.12

وعلى العموم يمكن أن يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة. (العربي، 2017، صفحة 5)

3. قياس الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي مفهومًا معقدًا بحيث لا تزال قضية قياسه بحاجة إلى التعمق في الأدبيات، وكما لا يوجد تعريف مفاهيمي واحد للشمول المالي، فلا يوجد مقياس معياري للمفهوم مقبول عالميًا وبالتالي، غالبًا ما تختلف مقاييس الشمول المالي عبر الدراسات، (Park & Mercado, 2018, p. 3) إذ يعد اعتماد تعريف أوسع ومتعدد الأبعاد للشمول المالي أمرًا بالغ الأهمية حيث أنه يساعد على تجاوز الافتراض الخاطئ في كثير من الأحيان بأن الشمول سيتحقق حتمًا من خلال مجرد توفير نقاط وصول كافية، وبدلاً من ذلك، يجب أن يتحدث الفهم الكامل للشمول المالي عن مدى تكرار استخدام العملاء للمنتجات، وما إذا كانت المنتجات تلبي احتياجاتهم بشكل فعال، وإذا كانت أفضل حالًا، وعليه بهدف تحديد مفهوم أكثر شمولاً، وافقت مجموعة عمل بيانات الشمول المالي التابعة للتحالف من أجل الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية لهذا الأخير توفر الأساس لجمع البيانات وهي: (thouraya triki, 2013, p. 31)

- ✓ الوصول للخدمة المالية (الاختراق الجغرافي والديموغرافي)
- ✓ الاستخدام (الإيداع والإقراض)
- ✓ الجودة (متطلبات الإفصاح، وتسوية المنازعات، وتكلفة الاستخدام)

ويتم تطبيع كل مقياس، وتحديده إحصائيًا لكل بُعد، ثم يتم تجميعه باستخدام أوزان إحصائية، (Park & Mercado, 2018, p. 3) لذلك، وكما هو موضح في الشكل 2 فإن تحديد وقياس الاستخدام والجودة بالإضافة إلى الوصول البسيط سيكون مفيدًا جدًا للأغراض التحليلية، فهذه الأبعاد الثلاثة للشمول المالي

تعتبر فئات واسعة يمكن تجميع المؤشرات فيها، دون تقييد، وهي ببساطة توفر إطارًا لتوجيه صانعي السياسات في تطوير استراتيجية قياس قوية بما فيه الكفاية تعكس الطبيعة المتعددة لأبعاد الشمول المالي، وضمن هذا الإطار، سيظل صانعو السياسات بحاجة إلى تصميم مجموعة من المؤشرات المناسبة لاحتياجاتهم ومستوى مواردهم.

الشكل 2: أبعاد الشمول المالي

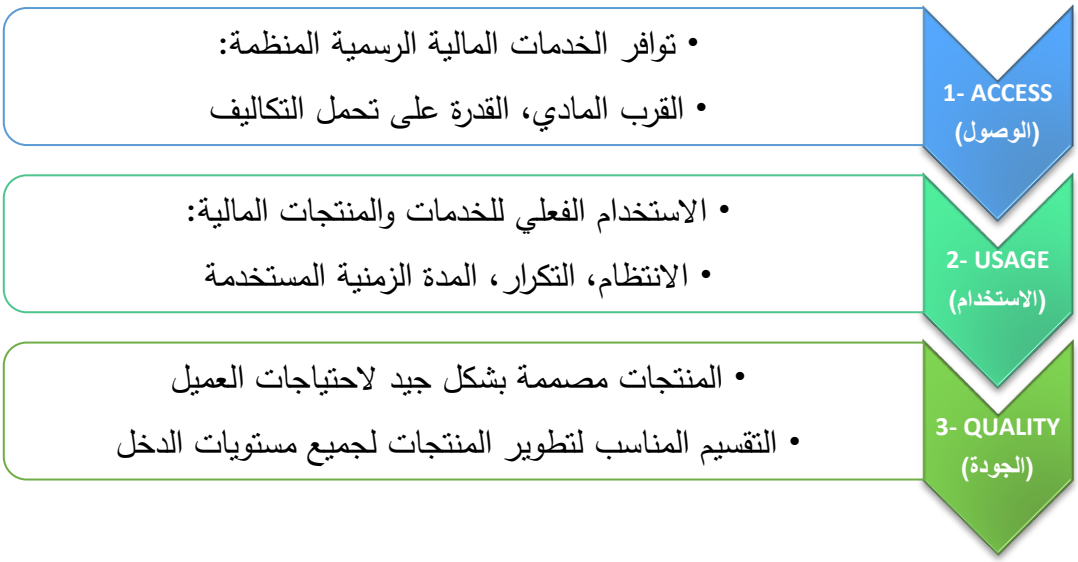

Source : (thouraya triki, 2013, p. 31)

وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي يجب أن تسعى جاهدة لتحسين جميع الأبعاد الثلاثة في وقت واحد عند تحديد أولويات القياس، يقوم عدد من البلدان الآن بجمع المعلومات بالتسلسل، وتقييم الوصول أولاً، والاستخدام ثانيًا، وفحص الجودة ثالثًا، وغالبًا ما يرجع ذلك إلى أنه في معظم البلدان، يتم الحصول على البيانات المتعلقة بمستوى تقديم الخدمة بسهولة أكبر من الحصول على بيانات الاستخدام والجودة، ففي إفريقيا، يوجد العديد من البلدان الآن على مستوى جمع بيانات الوصول للخدمات المالية وبعض بيانات الاستخدام، لكن مع ذلك، في البلدان التي يتم فيها إجراء استطلاعات FinScope، قد تكون بيانات الاستخدام والجودة متاحة بسهولة أكبر من بيانات الوصول بسبب تركيز الاستطلاعات على هذه الأبعاد. (thouraya triki, 2013, p. 32)

4. أهمية وأهداف الشمول المالي:

أدركت العديد من البلدان مؤخرًا أهمية تعزيز الشمول المالي وإعداد الخطط والبرامج لضمان الوصول الشامل إلى الخدمات المالية واستخدامها، إذ تم تصور الشمول المالي بوضوح كعنصر حاسم في استراتيجيات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي، أين تشير الأبحاث إلى أن الشمول المالي مهم لأنه في نظام مالي يعمل بشكل جيد وشامل، فهو شرط ضروري لتحقيق نمو عادل ومُستدام (Alshyab, 2021, p. 103)، ونظرًا لأن الخدمات المصرفية في طبيعة الصالح العام، فمن الضروري أن يكون توفير الخدمات المصرفية وخدمات الدفع لجميع السكان دون تمييز هو الهدف الأساسي للسياسة العامة، وبالتالي يمكن تحقيق أهداف الشمول المالي إلى حد كبير من خلال مبادرة القطاع المصرفي لتشمل طبقات مختلفة من المجتمع والمناطق والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية، وكذا القيام بتشريعات مختلفة، ومحركات محو الأمية المالية، والاستفادة من التكنولوجيا وما إلى ذلك من أجل نجاح الشمول المالي، فالشمول المالي هو استراتيجية طويلة الأجل، ولتحقيق أهدافه، نحتاج إلى أن نأخذ في الاعتبار المجالات الرئيسية التالية:

- ✓ يجب أن يوفر الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الخدمات المصرفية وما إلى ذلك
- ✓ يجب أن يلبي استخدام الخدمات المالية احتياجات الفقراء
- ✓ يجب أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة
- ✓ يجب تحسين جودة المنتج والخدمات (Damodaran, 2013, p. 55)

وعلى العموم يمكن أن تتجلى أهمية وأهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

- **يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي.
- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين القنوات غير الرسمية.

- **يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فالاهتمام بفئات أخرى كالمرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها، وتوفير فرص عمل جديدة يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. (العربي، 2017، صفحة 6)
- **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:** وذلك من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل.

5. قضايا وتحديات الشمول المالي:

على الرغم من تحسن التمويل الشامل الذي أدى إلى انخفاض عدد الأفراد المستبعدين مالياً من الخدمات المصرفية على مر السنين، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل لإنشاء وتعزيز الاستراتيجيات والسياسات التي ستسمح لمن يعانون من نقص البنوك في تحمل تكاليف هذه الخدمات والوصول إليه، فهناك العديد من التحديات عند التعامل مع الشمول المالي منها مهمة سد الفجوة بين المستبعدين مالياً والوصول إلى النظم المالية وتوافرها وتعزيز آليات تقديم الائتمان من أجل تحسين النمو الاقتصادي المالي، ونتيجة لهذه الحقيقة، فإن مهمة تطوير الاستراتيجيات التي ستفيد كل من الأنظمة المالية المستبعدة مالياً، قد أثبتت أنها صعبة ومعقدة للحكومات والمؤسسات المالية، فبالنسبة للمستبعدين مالياً، يمكن أن يحدث الاستبعاد المالي بسبب نقص المعرفة المالية، أو الفقر، أو قلة الوعي، أو الدخل المنخفض المكتسب بينما بالنسبة للمؤسسات المالية، يحدث بسبب البنية التحتية المادية والتوثيق والإجراءات، واللغة، والمنتجات غير الفعالة، إلخ.

وعليه تشمل نتيجة هذه الحواجز انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع التكاليف، وزيادة التعرض لمقدمي الخدمات غير الأخلاقيين وغير النظاميين، والتعرض للمخاطر غير المؤمنة، مما يؤدي الافتقار إلى الوصول إلى الخدمات المالية وتوافرها إلى سعي الأفراد نحو أساليب الإقراض من مقدمي الائتمان غير الرسميين.(Rahming, 2021, p. 8)

6. واقع الشمول المالي في البلدان العربية:

بالرغم من التحسن الذي شهدته مؤشرات الشمول المالي لدى الدول العربية بفضل جهودها واستراتيجياتها الرامية لتعزيز الشمول المالي، إلا أن تلك المؤشرات لا زالت أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم، (أعطيه، 2019، صفحة 11) إذ تواجه فئة الشباب التي تشكل نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، عوائق رئيسية تحول دون استفادته من الخدمات المالية والمصرفية، ما يجعل الشمول المالي في الدول العربية يتميز بالضعف، أين تسجل أدنى المستويات في العالم وفقا لصندوق النقد الدولي، وعليه في هذا المحور سنحاول التطرق لواقع الشمول المالي في البلدان العربية وكذا الإشارة إلى حقيقة الشمول المالي في الجزائر. (حنان، 2021، صفحة 187)

1.6. في البلدان العربية:

لقد شهدت مستويات الشمول المالي تحسنا في البلدان العربية بفعل الجهود المبذولة في هذا الصدد، التي ساهمت في زيادة نسبة السكان المشمولين ماليا في الدول العربية على مستوى عدد من المؤشرات (غرزي، 2020، صفحة 522)، إذ تشير مثلا نسبة السكان البالغين في الدول العربية الذين تتوافر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، أنها ارتفعت في المتوسط إلى 37% كما يتضح من خلال الشكل 3 مقابل 30% سنة 2014 و22% سنة 2011، ولكن على الرغم من أن هذا المؤشر سجل تحسنا في مستوياته، إلا أن الدول العربية لا زالت تحتل المرتبة الأخيرة بين مختلف مناطق العالم (الصديق، 2020)، حيث لا يزال حوالي 160 شخص عربي أو 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية، إذ أن حوالي 79% من الشباب العربي الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم. (حنان، 2021، صفحة 183) كما لا زالت المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية رغم التحسن الذي سُجّل من 22% سنة 2014 إلى حوالي 26% سنة 2017، مقابل 48% سنة 2017 بالنسبة للذكور، فقد بلغت فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين لدى الدول العربية حوالي 22% في عام 2017، في حين بلغت حوالي 7% فقط لدى دول العالم، بالرغم من أن الفجوة تقلصت لدى

الدول العربية مقارنة بما كانت عليه في عام 2011، التي بلغت آنذاك حوالي 26%، إلا أن الفجوة اتسعت مقارنة بما كانت عليه في عام 2014 التي بلغت 16% (أنظر الشكل 4).

الشكل 3: ملكية الحسابات في مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

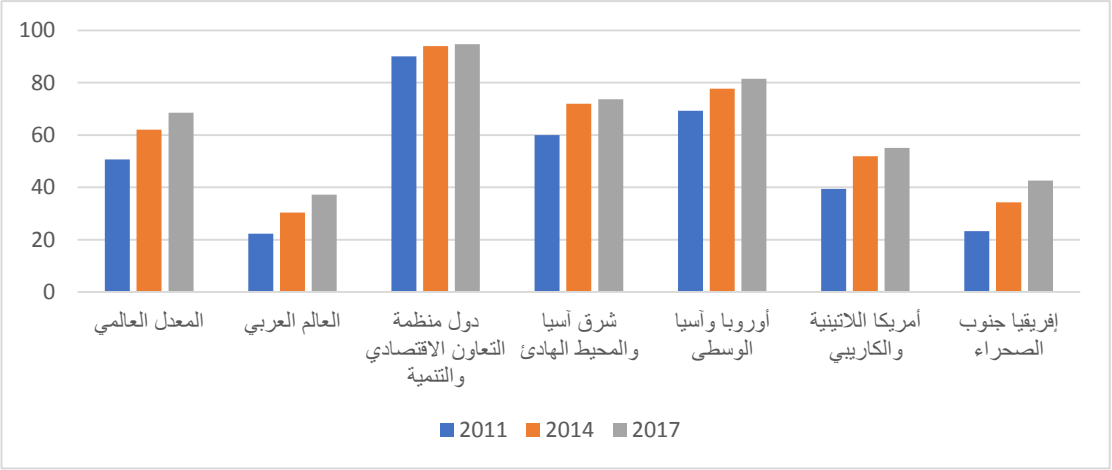

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على اتحاد المصارف العربية.

الشكل 4: الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في عام 2017

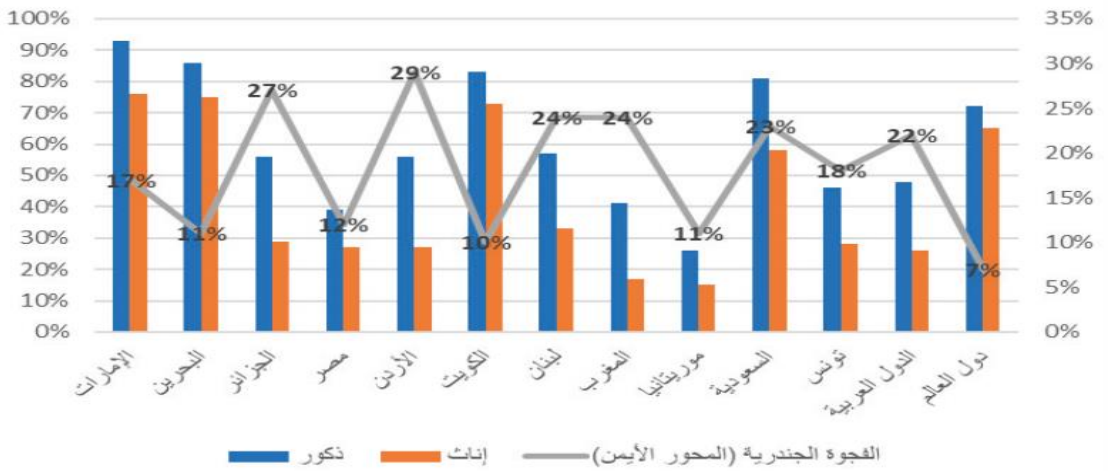

المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 14)

وفيما يخص جانب الإدخار لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، ذلك بالرغم من أنها تضاعفت تقريبا من 8% في عام 2014 لتصبح 15% في عام 2017، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

الإستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الإدخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات الرسمية (الشكل 5)، علما أن المتوسط العالمي لهذه النسبة بلغ 27% سنة 2017.

الشكل 5: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال عامي 2014 و2017

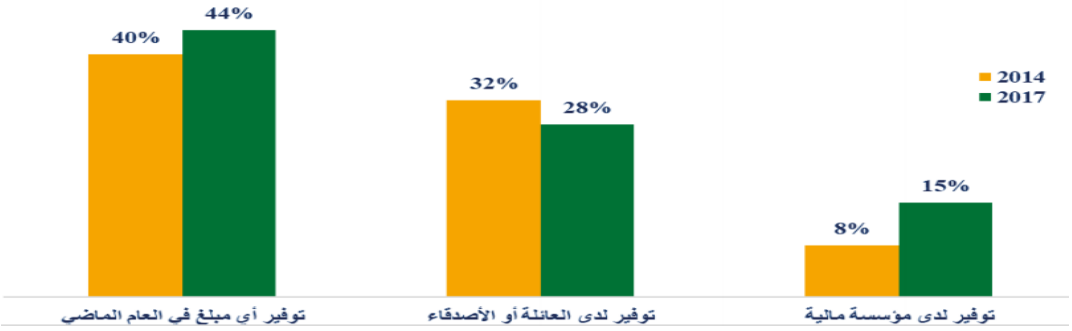

المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 17)

وفي جانب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن (15) سنة، فلا زالت النسب لدى الدول العربية دون الطموحات، وتستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، حيث ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 لحوالي 14% مقابل 13% في عام 2014، في حين على صعيد دول العالم فقد كانت النسبة أعلى بكثير من النسبة لدى الدول العربية، حيث بلغت النسبة 23% في نهاية عام 2017، أين كانت 22% في نهاية عام 2014.

الشكل (06): نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 عام خلال عامي 2014 و2017

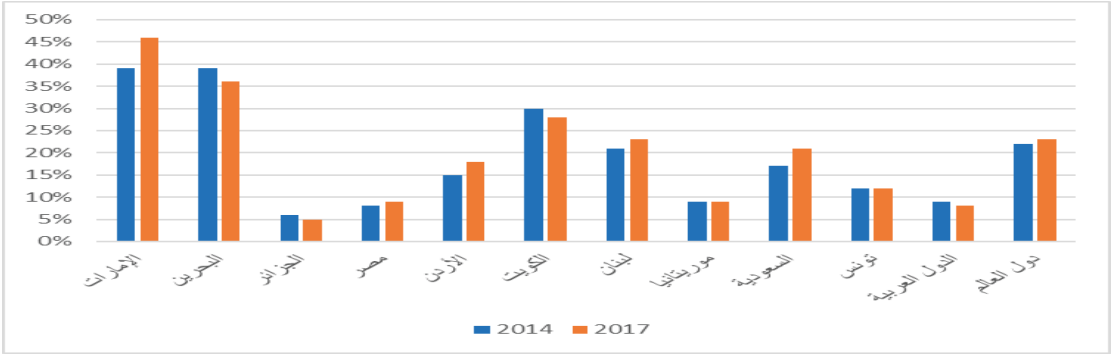

المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 19)

وبالنسبة لمؤشرات الخدمات المالية الرقمية، فقد تحسنت بشكل طفيف خلال سنتي 2014 و2017، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو اجراء تحويلات مالية (من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما) من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال، من 43% و5% على التوالي في عام 2014 لتصل إلى 47% و8% في عام 2017، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة المواطنين البالغين ممن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من 52% في عام 2014 إلى 45% في عام 2017 (الشكل 7). (أعطيه، 2019، الصفحات 13-20)

الشكل 7: القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي 2014 و2017

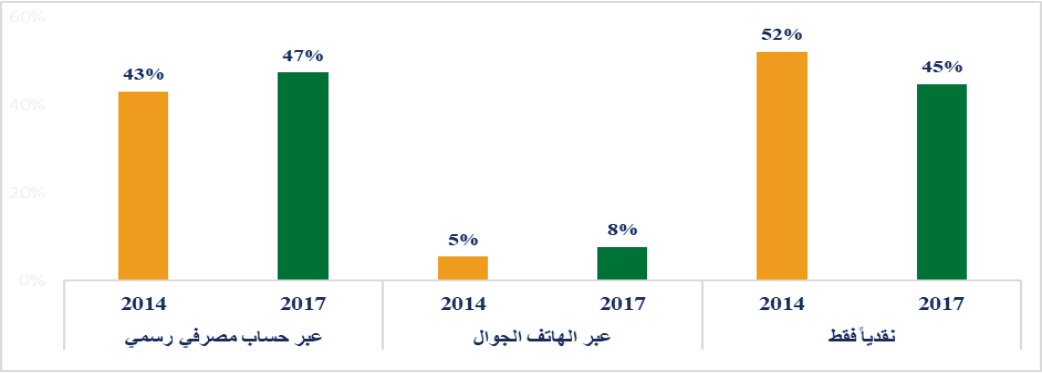

المصدر: (أعطيه، 2019، صفحة 20)

وعلى العموم يمكن أن نوضح مؤشر الشمول المالي للبلدان العربية بصفة عامة من خلال الجدول 1، أين يتبين أن هذه المؤشرات عالميا أفضل نسبيا في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما الدول الأخرى تجاوزت مراتبها المئة، وهذا ما يؤكد أن الشمول المالي في الدول العربية متخلف عن الركب ولازالت هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء. (حنان، 2021، صفحة 188)

الجدول 1: مؤشر الشمول المالي في بعض البلدان العربية

الدولة	مؤشر الشمول المالي	الرتبة العالمية
لبنان	50.83	36
عمان	46.42	42

الكويت	42.01	55
قطر	40.60	57
الأردن	37.11	68
الامارات	32.6	77
المغرب	30.86	82
تونس	29.29	88
السعودية	24.34	103
سوريا	11.08	138
فلسطين	19.50	121
مصر	18.77	122
الجزائر	9.62	141
السودان	5.74	157
اليمن	3.93	170

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك العالمي

2.6. تحليل الشمول المالي في الجزائر:

الجزائر تعاني منذ زمن من ارتفاع متزايد لنسبة الإقصاء المالي (Financial Exclusion) والذي قدره بنك الجزائر نهاية سنة 2017 ب 4675 مليار دج أي ما يعادل 22% من الكتلة النقدية (M_2)، (شاوي، 2020، صفحة 123) حيث احتلت المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي، وهو ما جعل مصالح بنك الجزائر تعمل على تحضير تعليمتين تطبيقيتين تهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي، إحداها تتعلق بالشروط العامة والخاصة لاتفاقية حساب الودائع، والأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية، ويمكن أن نحلل الشمول المالي في الجزائر من خلال الجدول الموالي الذي يبين أهم المؤشرات الجزئية خلال السنوات (2011، 2014، 2017). (يحي، 2021، صفحة 141)

الجدول 2: النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية	%33	%50	%43
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1	%2	%3
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور	-	%16	%8
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	-	-	%8
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%1	%6	%3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%25	%13	%19
ادخار الأموال خلال السنة الماضية	-	%45	%39
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	-	%89	%66

المصدر: (كريمة، 2020، صفحة 151)

فتشير المعطيات أعلاه إلى أن نسبة السكان البالغين (فوق 15 سنة) الذين يملكون حسابات بلغت 33% سنة 2011، و50% سنة 2014، فيما بلغت سنة 2017 نسبة 43%، بينما لا تزال نسبة الاقتراض في المؤسسة المالية منخفضة جدا حيث لم تتعد 3% سنة 2017، وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب منها: أسباب هيكلية خاصة بالنظام المصرفي، ارتفاع معدلات الفائدة، إلغاء القروض الاستهلاكية من البنوك، أو لأسباب دينية خاصة، وعدم توسع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، (عمر، 2019، صفحة 129) وفيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور هو في مستوى قدر ب 16% سنة 2014 مقارنة بسنة 2017، أين تراجع إلى 8%، وشهدت كذلك تطور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي ملكية بطاقة الائتمان، حيث تم دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017، ما يقارب 3% وهي لم تطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1% سنة 2011.

ونلاحظ كذلك من خلال الشكل أدناه أن هناك تفاوتا في امتلاك الحسابات بين الجنسين بلغت 7% عالميا في ملكية الحسابات المصرفية و 7% في الاقتراض من المؤسسات الرسمية فلم تتعد نسبة النساء البالغات اللائي تملكن حسابات 29% سنة 2017 مقابل 57% للرجال، في حين بلغت نسبة

المقترضين 2% للإناث مقابل 4% للذكور، (كريمة، 2020، الصفحات 151-152) أي أن هناك فجوة كبيرة قد يعود سببها إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء، أو بسبب صعوبة وصول النساء إلى القنوات الرسمية أكثر من الرجال، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان بصفة متساوية بين فئات المجتمع، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من البدائل التي يفضلها الأفراد لادخار أموالهم مثل الاحتفاظ بها في المنزل أو اقراضها إلى أحد الأقارب أو شراء مجوهرات أو استثمارها في شراء عقارات أو مشاريع صغيرة، (عمر، 2019، صفحة 128) وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من الجزائريين (كباقي الدول العربية) ما زالت تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء أين بلغت 13.2% ويفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسمية (1.5%). (ضيف، 2020، صفحة 480)

الشكل 8: نسبة الرجال والنساء البالغين الذين يملكون حسابات

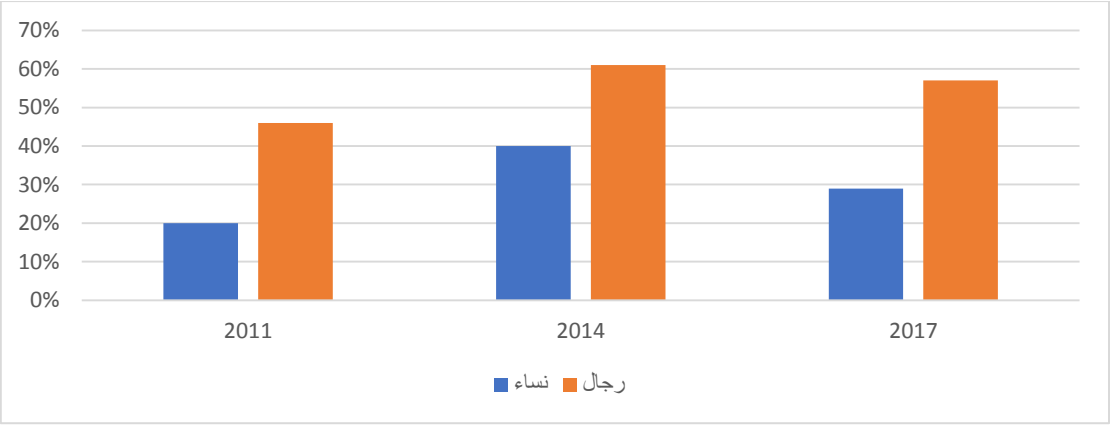

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

وعلى العموم فإن كل الإجراءات والتدابير التي أعلن عنها وتبناها البنك المركزي الجزائري تبقى غير كافية، خاصة في ظل سوء انتقال المعلومة وغياب الشفافية، لذا وجب التقرب أكثر من المتعاملين الماليين والاقتصاديين، والوصول إلى جميع فئات المجتمع لنشر الثقافة المالية وتعزيز جاذبيتها لدى المواطنين (بالارتكاز في ذلك على عنصر الثقة). (يحي، 2021، صفحة 141)

7. خاتمة:

يساهم الشمول المالي في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع ولاقتصاد الدولة، إذ سعت الدول جاهدة إل تعزيز الشمول المالي لإتاحة فرص الاستفادة من الخدمات المالية لكل فئات المجتمع وخاصة فئة ذوي الدخل المحدود، والتقليل قدر الإمكان من تهميش بعض الفئات ماليا، حيث لا تزال معدلات الاستبعاد المالي مرتفعة في بعض الدول العربية وعلى رأسها الجزائر بالرغم من كل المجهودات المبذولة، وعلى هذا الأساس كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها تتمثل في:

- إن تحقيق الشمول المالي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي والمصرفي.
- للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية: الوصول للخدمات المالية، الاستخدام والجودة.
- معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات مقارنة ببلدان العالم.
- يمثل تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي عاملا أساسيا لتحقيق مجموعة من الأهداف.
- للشمول المالي أهمية بالغة باعتباره عنصر حاسم في استراتيجيات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي.

وبناء على هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية، تضمن توفير بيئة قانونية ملائمة وداعمة للانتقال للشمول المالي، وتهتم بالفئات المهمشة ماليا سواء كانوا أفرادا أو شركات مصغرة، كما تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية.
- دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية، واشتراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.
- توفير العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، لحماية المستهلك ماليا، وتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي، والزيادة من شمولية الشرائح المجتمعية مع الوقت.

- العمل على تشجيع انشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- خلق بيئة مشجعة ومواتية لحصول الشباب والنساء على التمويل والخدمات المالية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية.

8. قائمة المراجع:

1. Alexandra Zins, L. W. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Review of development finance, 6(1)*, 46-57.
2. Alshyab, N. S. (2021). The effect of financial inclusion on unemployment reduction-evidence from non-oil producing Arab countries. *International Journal of Business Performance Management, 22(2-3)*, 100-116.
3. Damodaran, A. (2013). Financial inclusion: Issues and challenges. *AKGEC International Journal of Technology, 4(2)*, 54-59.
4. Mai Mostafa Awad, N. H. (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt. *Journal of Economics and Finance,9(1)*, 11-25.
5. Park, C.-Y., & Mercado, R. V. (2018). Financial inclusion: New measurement and cross-country impact assessment. *ADB Economics Working Paper Series, No. 539, Asian Development Bank (ADB), Manila,*, http://dx.doi.org/10.22617/WPS189270-2.
6. Prasad, M. V. (2019). Financial Inclusion: Emerging Role of. *Fintechs Evolv Ecosyst*, 85.
7. Rahming, S. (2021). The Importance of Financial Inclusion "How can the level of financial inclusion be improved and expanded in The Bahamas?". The University of The Bahamas.
8. thouraya triki, i. f. (2013). *Financial inclusion in Africa.* African Development Bank.

9. بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا-. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 04 (02)*، 143-158.

10. رفيقة صباغ، سليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية –واقع وآفاق–. *مجلة أبعاد اقتصادية ، 10(02)*، 510-527.

11. صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفيت حول مفاهيم الشمول المالي. أبو ضبي، الامارات العربية المتحدة: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

12. عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. *مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، 97*، 120-138.

13. غريب الطاوس، دريد حنان. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية–دراسة بعض التجارب العربية–. *Revue Algérienne d'economie et gestion, 15 (01)*، 179-202.

14. فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة دراسة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 06 (01)*، 471-485.

15. محمد الصديق. (2 ماي, 2020). *اليوم العربي للشمول المالي*. تم الاسترداد من https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/761398.aspx

16. محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 1(01)*، 118-137.

17. ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحي. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية. *مجلة دراسات اقتصادية، 22(01)*، 123-147.

18. يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب*. صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.